

مبادرة الإصلاح العربي || تحذير لا أزمة: هل يعيد التاريخ نفسه في سوق الصرف المصري؟



السبت 4 أبريل 2026 09:00 م

يرى الدكتور محمد عمران أن تراجع قيمة الجنيه مؤخرًا ليتجاوز حاجز 54 جنيهاً للدولار لا يمثل أزمة عملة بالمعنى الصلحي، بل هو "إشارة تحذير" قوية لا يمكن تجاهلها

ويؤكد الكاتب في تحليله المنشور عبر مبادرة الإصلاح العربي أن هذا التذبذب يعكس "تجاوزًا مؤقتًا" (Overshooting) مدفوعًا بحالة عدم اليقين الجيوسياسي في منطقة الخليج، وليس بالضرورة انعكاسًا للمؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تبدو حاليًا أكثر تماسكًا مما كانت عليه في سنوات سابقة. ومع ذلك، يشدد عمران على أن انكشاف الاقتصاد أمام هذه الصدمات الخارجية يثبت بقاء نقاط ضعف هيكلية تتطلب معالجة فورية لبناء "حصانة اقتصادية" حقيقية.

قنوات التأثير الجيوسياسي وتحديات السيولة

تتعدد المسارات التي تنتقل من خلالها التوترات الإقليمية إلى قلب الاقتصاد المصري؛ فأولاً، يؤدي ارتفاع أسعار النفط عالميًا إلى الضغط على الميزان التجاري وزيادة تكلفة الدعم المالي. ثانيًا، تلوح في الأفق مخاطر تأثر إيرادات قناة السويس نتيجة اضطراب طرق الملاحة في البحر الأحمر ومضيق هرمز. ثالثًا، تسبب حالة "النفور من المخاطرة" عالميًا تخوف المستثمرين، مما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال الساخنة.

وأخيرًا، يبرز التهديد الأكبر في احتمالية تضرر تدفقات التحويلات المالية من المصريين بالخارج، والتي بلغت رقمًا قياسيًا بنحو 41.5 مليار دولار في عام 2025؛ إذ يمثل أي تباطؤ اقتصادي في الخليج خطرًا مباشرًا على هذا الشريان الحيوي الذي يعد صمام أمان لملايين الأسر وللاحتياطي النقدي على حد سواء.

من سياسة البقاء إلى استراتيجية الحصانة

يمتلك البنك المركزي المصري حاليًا "درعًا دفاعيًا" يتمثل في احتياطات نقدية تتجاوز 52 مليار دولار، مما يمنحه القدرة على امتصاص الصدمات المؤقتة ومنع الانهيار الفوضوي للعملة.

لكن المقال يحذر من الاعتماد الكلي على هذا الدرع؛ فالتاريخ القريب يثبت سرعة استنزاف السيولة في الأزمات الكبرى، كما حدث عقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية. لذا، يكمن الحل المستدام في التحول من "مجرد النجاة" إلى بناء اقتصاد مقاوم عبر محورين:

رفع معدلات الادخار المحلي: يعاني الاقتصاد من فجوة تمويلية مزمنة نتيجة انخفاض المدخرات الوطنية (حوالي 11%) مقارنة بالأسواق الناشئة الناجحة كفيتنام وتايلاند (أكثر من 30%). يتطلب ذلك دمج القطاع غير الرسمي ماليًا وتقديم أوعية ادخارية تحمي القوة الشرائية من التضخم.

إعادة هيكلة الدين الخارجي: تكمن الخطورة في "مخاطر التجديد" (Roll-over risk) بسبب تركيز الديون في آجال قصيرة ومتوسطة. يقترح الكاتب التفاوض لتعميد الآجال واستخدام آليات "مبادلة الديون بالمناخ" أو التنمية، لتحويل الأموال داخل الاقتصاد المحلي بدلاً من خروج العملة الصعبة لسداد الأعباء.

ضرورة الإصلاح الهيكلي الشامل

يخلص التحليل إلى أن استقرار سعر الصرف في الفترة الماضية كان نتاج عوامل استثنائية، مثل صفقة "رأس الحكمة"، وليس نتيجة تحول هيكل كامل. إن عودة الضغوط على الجنيه تعني أن المهمة لم تكتمل بعد، وأن أي هدوء قد يطرأ على الأسواق مع تراجع التوترات الإقليمية يجب ألا يؤدي إلى حالة من "التراخي السياسي".

تظل الحصانة الاقتصادية مرهونة بمدى قدرة الدولة على تعزيز الإنتاجية، وتنويع الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة "المستقرة" التي تبني المصانع وتوفر فرص العمل، بدلاً من الاعتماد على التدفقات المتقلبة التي تغادر الأسواق بضغط زر واحدة في مراكز المال العالمية.

<https://www.arab-reform.net/publication/a-warning-signal-not-yet-a-crisis-is-egypt-at-risk-of-repeating-its-currency-history>